

حرف العين

العامِل

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل في الأفعال ، فرُع في الأسماء والحروف ،
فما وُجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب
لعمله ، كذا في (شرح الجُمَل) .

وقال صاحب (البسيط) : أصل العمل للفاعل ، ثم لِمَا قَوِيَتْ
مُشَابَهَتُهُ له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لِمَا شُبَّ بهما من طريق
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وهي الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ .

وأما أفعال التفضيل ، فإنه إذا صحبته مِنْ امتنعت منه هذه
الأحكام ، فيبعد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل في الظاهر .

وقال ابن السراج في (الأصول) : وإنما أعملوا اسم الفاعل لِمَا
ضارِع الفعل وصار الفعل سبباً له ، وشاركه في المعنى ، وإن افترقا
في الزَّمان ، كما أعربوا الفعل لِمَا ضارِع الاسم ، فكما أعربوا هذا
أعملوا ذاك ، والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل

مشتقاً منه ، ثم قال : واعلم أنّ الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف ، قال : والأصل عندنا : أن الأسماء لا تعمل في الأسماء إلا ما ضارع الفعل منها ، ولولا معنى الحرف ما جرّ الثاني إذا أضيف إليه الأوّل . وقال الجرّ جاني : الأصل في الأسماء أن لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسميّة .

فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يُوجب لها صفة / زائدة فلم [٢٤٢] عملت ؟ أو لم اشترط الاعتماد ؟ .

قيل : الاسم الصريح هو الذي يصح أن يحدث عنه بوجه من الوجوه ؛ والصفة إذا اعتمدت لم يصح أن يخبر عنها ، بل هي بمنزلة خبر ، لأن الاسم الصريح ليس فيه إلا تميّز ذات عن ذات .

وإذا عرفت ذلك تبين أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً في شبه الفعل ، إذ هو واقع في موضع هو خاصّ بالفعل ، والاستفهام والنفي أيضاً من حيث أنهما يطلبان الفعل وهما أخصّ به حتى بلغ من قوّة طلبه للفعل إن قدروا قبل الاسم فعلاً يعمل في الاسم كقوله تعالى : ﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾^(١) والنفي أخو الاستفهام .

وقال ابن النحاس في (التعلّيق) : الأفعال أصل في العمل من

حيث كان كُلُّ فِعْلٍ يَقْتَضِي العمل أقلّه في الفاعل ، وللحروف المختصّة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه . وإنّما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لَمَّا اختَصَّ بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرّفنا أن الاختصاص موجبٌ للعمل، وأنه موجودٌ في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً بأصالته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم فإنه^(١) لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا : إنه هو العامل . ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره . انته .

الثاني : عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ، وَمِنْ ثَمَّ كان الأصح في «كي» أنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف جرّ بمعنى اللام ، وتارة يكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع ، لا أنها حرف واحد تجرّ وتنصب ، وكان الأصح في حتّى أنها حرف جرّ فقط وأنّ نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة ، لا بها لِمَا ذُكِر .

الثالث : « العامل المعنوي قيل به في مواضع » :

أحدها : الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح . واختلف في تفسيره ، فقيل هو التعرّي من العوامل اللفظيّة ، وقيل : هو التعرّي

(١) في ط فقط : « لأنه » مكان : « فإنه » .

وإسناد الفعل إليه

[٢٤٣]

قال ابن يعيش : والقول على ذلك أن التّعري لا يصلح أن يكون سبباً، ولا جزءاً من السبب ، وذلك أن العوامل تُوجب عملاً إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

فإن قيل : العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيّاً كالإختراق للنار، والبرّد للماء، وإنما أمارات ودلالات ، والأمارات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل : هذا فاسد ، لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التّعري عامل أنه معرّف للعامل إذ لو زعم أنه معرّف لكان اعترافاً بأن العامل غير التّعري .

وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الإخبار عنه .

قال : لأن الاسم لما كان لا بُدّ له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الّرافع للمبتدأ .

قال ابن يعيش : والصّحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم ، وجعلك إياه أولاً لثانٍ يكون خبراً عنه، والأوّلية معنى قائم به يُكسبه قوّة إذا كان غيره متعلّقاً به وكانت رتبته متقدّمة على غيره . وقيل : إنه عامل

في الخبر أيضاً ، ثم قال ابن يعيش : والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للابتداء أثر في العمل إلا أنه كالشروط في عمله كما لو وضعت ماءً في قدر ، ووضعناها على النار ، فإن النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا .

الثاني : عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح ، بل ادعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) : أنه لا خلاف فيه ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيه موجود ، فقد ذهب الكسائي : إلى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة .

وعلى أنه معنوي اختلف فيه : فقليل : هو تجرّده من الناصب والجازم ، وعليه الفراء .

وقيل : هو تعريّة من العوامل اللفظية مطلقاً ، وعليه جماعة [٢٤٤] البصريين / منهم الأخفش .

وقال الأعلام : ارتفع بالإهمال ، قال أبو حيان : وهو قريب من الأول .

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرفع .

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم : ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب .
قال أبو حيان : فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع ، واحد منها لفظي ، وثلاثة معنوية ثبوتية ، وهي الأخيرة ، وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها ، قال : وليس لهذا الخلاف فائدة ، ولا ينشأ عنه حُكْمٌ نطقي .

الثالث : الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيّين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد أو ، وبعد الفاء ، وبعد الواو في الأجوبة الثمانية^(١) ، يريدون بذلك مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه فهو عندهم نظير : لو تركت والأسد لأكلك ، نصبت لما لم تُرد عطف الأسد لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك ، وكذلك عندهم : زيد أَمَامَكَ وخَلْفَكَ إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع كما يرفع (قائم) من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضاً على المخالفة كقوله :

٢١٥ = على الحَكَمِ المَاتِيَّ يوماً إذا قضى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ^(٢)

(١) وهي أجوبة الطلب : الأمر - النهي - الاستفهام - التمني - التحضيض - الدعاء - العرض - الرجاء -

(٢) من شواهد : المغنى ١/٣٩٧ ، وسيبويه ١/٤٣١ ، والمحتسب ١/١٤٩ ،
٢١/٢ ، وابن يعيش ٧/٣٨ ، ٣٩ ، والخزانة ٣/٦١٣ ، واللسان : =

قال الفراء : هو مرفوع على المخالفة .

قال ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم : عدم المماثلة . وقال
وقال ابن يعيش : ذهب الكوفيون : إلى أن المفعول معه منصوب
على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير
الفعل ، فيقال استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة
فتستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصِبَ على الخلاف قالوا :
[٢٤٥] وهذه قاعدتنا في الظرف نحو : زيدٌ عندك / .

الرَّابِع : عامل الفاعل : ذهب قوم من الكوفيين : إلى أن
الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل .

وذهب خلف الأحمر : إلى أن العامل في الفاعل معنى
الفاعلية ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في (التعليقة) .

وذهب هشام : إلى أنه يرتفع بالإسناد ، قال ابن فلاح : وَرَدَّ
ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعنوي مختلف فيه .

والمصيرُ إلى المُجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف
فيه .

الخامس : عامل المفعول : ذهب خلف الأحمر : إلى أن

= (قصد) .

وقد نسب إلى عبد الرحمن بن أم الحكم أو إلى أبي اللّحَم التغلبي .

العامل في المفعول معنى المفعولية . نقله ابن فلاح في (المغني) .

السادس : عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان : ذهب الأخفش إلى أنه معنوي ، وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ ، أو الفعل المضارع . ذكره في البسيط .

فائدة

[في العوامل اللفظية]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : العوامل اللفظية مطلقة على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وما الحجازية .

وحروف الجر وإن كانت لفظية أيضاً ، إلا أنها لما كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعد مع تيك بخلاف ما ذكر أولاً .

المبحث الرابع

كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل ، ذكره الجزولي في (حواشيه) ، ونقله ابن الخباز في (شرح الدرة الألفية) ، قال : وقوله : لم ينزل إلى آخره ، يُحْتَرَزُ بِهِ مِنْ (قد) و (السين) و (سوف) و (لام) التعريف فإنهن مختصات ، ولم

يَعْمَلْنَ، لَأَنْتَهُن كَالْجُزءِ مِمَّا يَلِينَهُ .

وسبقه إلى ذلك ابن السراج في (الأصول). وفي بعض شروح (الجمل) مثله وزاد : إن الدليل على ذلك في (سوف) دخول اللّام عليها في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(١)، فلولا أنها بمنزلة حَرْفٍ من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللّام والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجرّ إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، [٢٤٦] وكان القياس في ما النافية أن لا تعمل إلّا أنها لما كان لها / شَبَهَان : شَبَهَ عامٌ وشَبَهَ خاصٌ عملت ، فشَبَهَهَا العام : شَبَهَهَا بالحروف غير المختصة في كَوْنِهَا تَلِيّ الأسماء والأفعال ، وشَبَهَهَا الخاص : شَبَهَهَا بليس، وذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلّص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فَمَنْ راعى الشَّبه العام لم يُعْمَلْهَا وهم بنو تميم ، وَمَنْ راعى الشَّبه الخاص أعملها ، وهم الحجازيون .

وقال النيلي : الحقّ أن يقال : الحرف يعمل فيما يختص به ، ولم يكن مخصّصاً له كـ«لام» التعريف (وقد) و(السين) و(سوف) * لأن المخصّص للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف ، وهذا أولى من قولهم : ولم ينزل منزلة الجزء منه ، لأن

أنَّ المصدرية تعمل في الفعل المضارع ، وهي بمنزلة الجزء منه ، لأنها موصولة .

وفي شرح (التسهيل) لأبي حيان : إنما عملت (إذن)- وإنَّ كانت غير مختصة بالمضارع - لشبهها بـ « أن » كما أعمل أهل الحجاز (ما) (إعمال) ليس (وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها .

ووجه الشبه : أنَّ كل واحدٍ منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل .

وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاة لعدم الاختصاص ، كما ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التحضيض ؛ لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل .

وفيه : أن (لولا) (ولو ما) لم تعمل - وإن كان لا يليهما إلا الاسم- لأنهما ليستا مختصتين بالأسماء ؛ إذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ، وكان يكون عملهما الجرّ إعطاء للمختص بالاسم المختص في الإعراب وهو الجرّ على ما تقرّر في العوامل ، أو يكونان كـ « إن » وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء ، وإنما هما حرفان يدخلان على الجمل ، لكن تلك الجمل تكون اسمية .

وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب : إلى أن تاليهما مرفوعٌ
 بهما، وهو مذهب الفراء وابن كيسان : وعزاه أبو البركات بن الأنباري
 [٢٤٧] إلى الكوفيين وقال : إنه الصحيح . / وعزاه صاحب (الإفصاح) إلى
 جماعة من البغداديين .

وقال أبو الحسن الأبذي : الصواب مذهب البصريين : أنه مرفوع
 بالابتداء، لأن كل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجرّ إن
 استحقّ العمل ، فلو كانت (لولا) عاملة لجرّت .

قال أيضاً : والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى
 الفعل، إذ لو كانت كذلك لعملت (الهمزة) التي للاستفهام ، لأنها
 بمعنى أستفهم ، و (ما) النافية لأنها بمعنى أنفى ، و (لا) بالنّية
 مناب الفعل ، نعم تزداد كالعوض ، ولا ينسب إليها العمل .

وقال ابن يعيش : لم تعمل حروف العطف جرّاً ولا غيره ، لأنها
 لا اختصاص لها بالأسماء .

والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة ؛
 إذ العامل لا يكون إلا مختصاً بما يعمل فيه ، قال : وكذلك إلّا في
 الاستثناء لا تعمل لأنها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول :
 ما جاءني زيدٌ قطُّ^(١) إلّا نفر^(٢) ولا رأيت بكرةً إلّا في المسجد ، والعامل لا
 يكون إلّا مختصاً .

(١) قط سقطت من ط .

(٢) في ط فقط : إلّا يقرأ ، بالياء والقاف .

قال : واعلم أنّ (لا) من الحروف الدّاخلّة على الأسماء والأفعال ، فحكمها أن لا تعمل في واحدٍ منهما غير أنّها أُعْمِلَت في النّكرات خاصّة لعلّة عارضة ، وهو مضارعتها (إنّ) كما أعملت « ما » في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس) ، والأصل أن لا تعمل .

وقال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل ، فالقياس أن تعمل فيما تختصّ به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وَجَدْتَ مختصّاً لا يعمل ، أو غير مختصّ يعمل ، فسيبلك أن تسأل عن العلّة في ذلك ، فإن لم تجد ، فيكون ذلك خارجاً عن القياس .

وقال : وإذا صَحّت هذه القاعدة ، فأقول : إنّ (ما) النّافية ليس لها اختصاص فيجب أن لا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم ، فهي عندهم على القياس فلا سؤال في كونها لَمْ تَعْمَلْ ؟ لأنّ الشّيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يُسأل عنه .

وأما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها بليس من وجوه ، وذكر الأوجه السابقة / .

[٢٤٨]

وقال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : أصل عمل الحرف المختصّ بنوع من المعرب أن يكون مختصّاً بنوع من الإعراب الذي اختصّ به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزم نوعاً من الإعراب مختصّاً بالمضارع ، والحرف الجازم مختصّ به أعطى المختصّ

للمختصّ . وكذا القول في حروف الجرّ . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) : لم يجيء من الحروف المختصّة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلّا (ألا) التي للتمنيّ ، فإن الاسم المبنيّ معها في موضع نصب بها في مذهب سيويّه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ؟ وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصبّ وهو : تمنيت .

ضابط

[ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب]

قال ابن إياز : ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن «لولا» هي الرافعة للاسم .

وقال الشلوبين : قول من قال : إن أصل عمل الحروف الجرّ خطأ ، وإنما القول الصحيح إن أصل الحرف أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً ، لأن الرفع والنصب هما من عمل الأفعال من حيث كان كلّ مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به ، وكل منصوب مفعولاً أو مشبهاً به ، فإذا عملهما الحرف ، فإنما يعملهما لشبه الفعل ، ولا يعمل عملاً ليس له بحقّ الشبه إلا عمل الجرّ إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم .

الخامس : قال السّهيلي : أصل الحروف أن تكون عاملة ،

لأنها ليست لها معان في أنفسها ، وإنما معانيها في غيرها .

وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دَلَّ على معنى فيه ، لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه عملاً^(١) ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فلما تشبَّث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبَّث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملاً .

فنذكر الحروف التي لم تعمل ، وسبب سلبها العمل .

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها / الابتداء ، والفاعلية قد خلت لمعنى في الجملة لا [٢٤٩] لمعنى في اسم مفرد ، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك الهمزة : فإنها حرفٌ دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه . ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلُّقُ بها ، ودخولُ عليها ، واقتضاءُ لها ، كما فعلوا في إن وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقوف عليها كإنه وَلَيْتَهُ وَلَعَلَّهُ ، فأعملوها في الجملة إظهاراً ، لارتباطها ، وشدة تعلُّقها بالحديث الواقع بعدها .

(١) في ط فقط : « لفظاً » .

وربما أرادوا توكيد تعلّق الحرف بالجملة إذا كان مؤلفاً من حرفين نحو : (هل) ، فربما توهم الوقف عليه أو خيف ذهول السامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائد ينبّه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو : هل زيد بذهاب ، وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطبُ الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام ، وأن الجملة غير منفصلة عنده .

ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية لشبهها بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلّق وتأكيده بإدخال الباء في الخبر ورآها ثابتة ، في التأثير عن العمل الذي هو النصب .

وإنما اختلفوا في « ما » ، ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة (ما)، وليس في النفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كآثر ليس وهو النصب ، والنصب في باب ليس أقوى، لأنها كلمة كليّة ، ولعلّ ، وكأنّ ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن (ما) و (هل) فلم يكن بدّ من إعمال (ليس) وإبطال معنى الابتداء السابق .

وكذلك إذا قلت : ما زيد إلّا قائم ، فلم يعملها أحد منهم ، لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن (ما) ، لأن إلّا لا تكون إيجاباً إلّا بعد نفي ، فلم يتوهم انفصال الجملة عن (ما) . ، ولذلك لم يعملوها عند تقدم

الخبر نحو : ما قائم زيد، إذ ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءاً^(١) بها مخبراً عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها ، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن ما قبلها لهذا السبب^(٢) فلم يحتج / إلى إعمالها [٢٥٠] وإظهارها ، ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه .

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل ، فإن لم تكن عاطفة نحو : لا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة ، لأنه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله : ولا عمرو ، لأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا بحالة ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها، وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول (لا) ، إلا أنهم في النكرات قد أدخلوها على المبتدأ ، والخبر تشبيهاً بليس ، لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام .

وأما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف أهى عاملة أم لا ؟ فإن كانت عاملة فكما أعملوا إن جرّصاً على إظهار نسبتها^(٣) بالحديث ،

(١) في ط فقط : « مبتدأ بها » .

(٢) في ط : « لهذا السبب الحديث » ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « لهذا السبب » بدون كلمة « الحديث » ، وفي بعضها الآخر : « لهذا الحديث » بدون ذكر « السبب » .

(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « على إظهار شبهها بالحدث » .

وان لم تكن عامله فلا كلام .

وأما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم . والذي يظهر خلافه ، ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله .

فإن قلت : فلم عملت التواصب والجواز في المضارع والفعل بعدها جملة ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنوي ، فهلاً منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إن واخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين : أحدهما : أن الابتداء أقوى من عامل المضارع ، وإن كان كل واحد منهما معنوياً ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه ، فهو تابع له ، فلم يَقْوِ قوته ، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل .

والثاني : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة ، إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصة ، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة / [٢٥١]

وأما إلّا في الاستثناء ، فقد زعم بعضهم أنها عاملة والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ، كتوصيل واو المفعول

معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها عملاً آخر وكأنها هي العاملة ، ومثلها في ذلك حروف العطف .

ويقاس على ما تقدم لأم التوكيد ، وتركهم إعمالها في الجملة مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها .

قال : وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل ، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء ومنبهة على سر امتناع الأسماء أن تكون عاملة في غيرها . هذا لفظ السهيلي .

وقال الشلّوبين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصّة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلّها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل . فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلّها ، وإنما يعمل منها ما توقّرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في إن وأخواتها (وما) الحجازيّة ، ولهذا لم تعمل (يا) في النداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجودة فيها .

(السادس) : قال السهيلي : الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدلّ عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ، أو فيما كان تابعاً لواحد من هذه نعتاً أو توكيداً أو بدلاً ، لأن التابع هو الاسم الأول في

المعنى، فلم يعمل الفعل إلا فيما دلّ عليه لفظه ، لأنك إذا قلت :
(ضرب) اقتضى هذا اللفظ ضَرْباً وضارباً ومضروباً ، وما عدا ذلك
إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف .

(السابع) : إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصَرَّ إلى
مجاز الحذف . ومن ثمَّ ضَعَّف بعضهم قول من قال : إن ناصب
المعطوف في قول الشاعر :

٢١٦= هل أنتَ باعْتُ دينارٍ لحاجتنا أو عَبْدَرَبٌّ أخا عَوْنِ بنِ مَخْرَاقٍ^(١)

فِعْلٌ يَدُلُّ عليه اسمُ الفاعل . وقال : بل النَّاصِبُ له اسمُ الفاعل
الموجود ، لأنَّ التنوين فيه مرادٌ ، وإذا أمكن نسبة الفعل الى الموجود
[٢٥٢] لم يُصَرَّ إلى مجاز الحذف / ذكره في البسيط .

وقال أيضاً : ذهب الكوفيون : إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل ،
لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته ،

(١) من شواهد : سيويه ٨٧/١ ، والمقتضب ١٥١/٤ ، والخزانة ٤٧٦/٣ ،
والعيني ٥٦٣/٣ ، والأشُموني ٣٠١/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٦٨٣
وفي ط فقط : « محراق » بالحاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمراجع
السابقة . وفي الدرر يحتمل : « ديناراً » وجهين : أحدهما : أن يكون أراد أحد
الدينارين أو أن يكون أراد رجلاً يقال له : دينار .

وهذا الشاهد قيل إنه مجهول القائل ، وقيل : إنه مصنوع ، وقيل : إنه لجريير
الخطفي .

وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها . والمنصوب بعدها محمولٌ على
فِعْلٍ تفسّره^(١) الصّفة .

قال صاحب (البسيط) : وهذا ضعيف لأن النصّ مقدّم على
القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما
أمكن إحالة العمل على الموجود ...

فائدة

[المصدر المؤكد لا يعمل]

وقال ابن فلاح في (المغني) : المصدر المؤكد لا يعمل
لعدم تقديره بـ « أن » و الفعل ، فإن كان مما التزم حذف فعله
كقولهم : سقياً زيداً ، ورعياً له فيه وجهان :

أحدهما : أن العامل : هو الفعل الناصب للمصدر قياساً على
غيره من المصادر التي لا تقدّر بأن والفعل .

والثاني : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل ، وقيامه
مقامه ، ونظير هذا : زيدٌ في الدار واقفاً ، هل العامل الظرف لنيابته

(١) في ط : « يفسره الصفة » وفي بعض النسخ المخطوطة : « مفسر الصفة »
وفي بعضها الآخر : يفسّر الصّفة .

عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل ؟ والأكثر على أن العامل الظرف .
انتهى .

(الثامن) إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطأها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك : مررت بهذا و (ما) الزيدة في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(١) : « عما قليل » ^(٢) و « لا » في نحو: جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء و ﴿ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٣) و ﴿ إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ ﴾ ^(٤) .

(التاسع) : قال الكوفيون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في شيء والآخر عاملاً فيه . وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان .

قالوا : وإنما قلنا ذلك، لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فلمّا كان كل واحدٍ منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه عميل كلّ واحد منهما في صاحبه ، قالوا : وقد جاء لذلك نظائر .

منها : قوله تعالى : ﴿ أَيَا مَّا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٥)

(١) في ط : « فبما رحمة من ربك » تحريف ، انظر آل عمران / ١٥٩ .

(٢) المؤمنون / ٤٠ .

(٣) البقرة / ١٥٠ ، والنساء / ١٦٥ .

(٤) الأنفال / ٧٣ .

(٥) الإسراء / ١١٠ .

فنصب (أيًا) بـ «تدعو» / وجزم (تدعو) بـ «أيًا» فكان كل واحد منهما [٢٥٣] عاملاً في الآخر ، ومثله : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٦) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأيّنا ، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : حكى ابن جنّي في كتاب له يسمّى (الدّمِشقيّات) غير الدّمِشقيّات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش : أن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدّهان في (الغرّة) : قول الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملاً فرتبته التّقديم ، وإذا كان معمولاً فرتبته التأخير ، والشّيء الواحد لا يكون مقدماً ومؤخراً من كلّ وجه .

والثاني : أن الاسم ليس من حقه العمل ، وإنما يعمل بشبه الفعل الرّفْع ، والنّصب ، وبشبه الحرف الجرّ والجزم ، وليس فيهما شبه . وأمّا (أيّاماً تدعو) ، فإن (تدعو) عمل في (أيّ)، بحكم الأصل ، و(أيّ) عمل في تدعو بحكم النّياية عن الحرف الشرطي ، ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا إنّ وكان ، وظننت ، لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما ؟ (العاشر) : فرق بين العامل والمُقْتَضِي ، قال ابن يعيش في

(شرح المفصل) : ليست الإضافة هي العاملة للجرّ ، وإنما هي المقتضية له . والمعنيّ بالمقتضى هنا : أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميّز عنهما ، إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجرّ أو تقديره ، فالإضافة معنى وحرف الجرّ لفظ ، وهي الأداة المحصّلة له كما كانت الفاعليّة والمفعوليّة معنيين يستدعيان الرّفْع والنصب في الفاعل والمفعول ، والفعل أداة محصّلة لهما فالمقتضى غير العامل .
هـ .

(الحادي عشر) : قال ابن النحاس في التعلّيق : هنا نكتة لطيفة ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزّل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب لا / فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله ، إلّا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف، يعرب المضاف إليه بإعرابه ، ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف، وقلّ حذف العامل .
(الثاني عشر) : قال ابن يعيش : قد يكون للحرف عملٌ في حال لا يكون في حال أخرى. وفيه نظائر :

الأول : لولا تعمل الجرّ في المضمّر ولا تعمله في المظهر .

الثاني : لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث : عسى تنصب المضمّر نحو عساك وعساي ،

وعملها مع الظاهر الرفع .

الرابع : لات تعمل عمل ليس في الأحيان ، ومع غيرها لا يكون لها عمل . هذا ما ذكره ابن يعيش .

و وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) مثله ، وزاد في النظائر تاء القسم تختص باسم الله ، وكاف التشبيه تختص بالظاهر. وكذا واو القسم، ومذ ومذ .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، وما النافية تعمل في موضع ، ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر ، وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجر المضممر دون غيره ، واستأنس لها بنظائر منها : لدن ولات قال : ولا ينبغي لك ان تكسر الباب، وهو مطرد، وأنت تجد له نظائر .

(الثالث عشر) : لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا ردّ قول من قال إن الإبتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع ، وقول من قال : إن (إن) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء ، وقول من قال : إن الفعل والفاعل معاً عاملان / في المفعول . حكاه أبو البقاء [٢٥٥] في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن فلاح (في المغني) عن الفراء .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا جعلنا مجموع «حلو حامض» خبراً فالعائد ضمير من طريق المعنى ، لأن المعنى هذا مر ، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما ، لأنه حينئذ يكون مستقبلاً بالخبرية ، وليس المعنى عليه ولا فيهما ، لأنهما حينئذ يكونان قد رفعاً ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد ، وذلك لا يجوز .

(الرابع عشر) : مرتبة العامل أن يكون مقدماً على الم معمول .

قال ابن عصفور في (شرح المقرّب) : فإن قيل : يناقض ذلك قولهم : العامل في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(فالجواب) : أن أسماء الشرط تضمنت معنى إن ، وأسماء

الاستفهام تضمنت معنى الهمزة ، فالأصل في : مَنْ ضربت : أَمَنْ ضربت ، ثم حذفت الهمزة في اللفظ ، وتضمن الاسم معناها . وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ لعارض ، وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام .

(الخامس عشر) : قال ابن إياز : العامل اللفظي وإن ضعف

تعلقه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم : زيداً ضربت على زيد ضربت . وقولهم : إن زيداً أضرب^(١) لا يجوز إلا في الضرورة .

(١) في ط : إن زيداً ضرب .

(السادس عشر) : قال الشلوبين في (شرح الجزوليّة) :
العوامل لا يليها إلا الجوامد لا الصفات إلا أن تكون خاصّة لجنسٍ
بها ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصّفة مقامه ، فأجرى
الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس
بمستحسن : مررت بالحسن ، ولا مررت بالجميل ، لأنه لا يخصّ
جنساً من جنس ، فكذلك ليس بمُستحسن : مررت بهذا الحسن ولا
الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مررت بهذا الضاحك ، كما
يستحسن : مررت بالضاحك ، لأنه يخصّ جنساً من جنس ، فيعلم ،
الموصوف هنا / .

[٢٥٦]

(السابع عشر) : قال ابن عصفور : العامل الضّعيف لا يعمل
فيما قبله ، ولهذا ، لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها . انتهى .
ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم .
ولا الحال على عامله الضّعيف غير الفعل المتصرف ، وشبهه كاسم
الإشارة وليت ولعلّ وكأنّ وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا
التمييز على عامله الجامد إجماعاً ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب
واسم الفعل .

(الثامن عشر) قال أبو البقاء في (التبيين) : العامل مع
المعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين
معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا في مواضع
قد استثنت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح .

(التاسع عشر) : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : الحروف لم يأت فيها تعليق، وقد جاء التعليق في الأفعال . وقد جاء في الأسماء قليلاً قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد فـ«من» مخفوضة بالثاني ، والأول معلق . وأنشد سيبويه :

٢١٧ = * بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ ^(١) *

(العشرون) : قال ابن هشام : العامل الضعيف لا يحذف ، ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والنَّاصب للفعل إلا في مواضع قوية فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

(الحادي والعشرون) : قال ابن جني : يدلّ على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أنّ جواب الشرط جزم بـ«إن» وفعل الشرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء، فجرت إن مجرى الابتداء .

* * *

(١) من شواهد : سيبويه ٩٢/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وابن يعيش ٢١/٣ ، والخزانة ٣٦٩/١ ، ٢٤٦/٢ ، والمغنى ٤٢٥/٢ ، ٦٨٦ ، والعيني ٤٥١/٣ ، والأشموني ٢٧٤/٢ . هذا
وصلره :

* يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرَبَهُ *

ونسب للفرزدق .

العارض لا يُعْتَدُّ به

فيه فروع :

منها : أفعال الوصف إذا طرأت عليه الاسمية ، فهو باق على منع صرفه ، ولا يعتد بالعارض كأدهم . وأفعال الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصّرف . ولا يعتد بعارض الوصفية كأربع في قولك : مررت بنسوة أربع .

ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في (شرح الإيضاح) :

العرب / لا تنقُضُ أصولها لِلْبَسِ يَغْرِضُ . [٢٥٧]

ومنها : قولهم : صَيِدَ وَحَوْلٌ^(١) بتصحيح الباء والواو، وإن تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض .

ومنها : الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسرة ، فإن كان بعده ضمة لازمة حُركَ بالضم إتباعاً . ولا عبْرَةٌ بالضمة العارضة كضمة الإعراب نحو: لم يَضْرِبْ ابنُ زيدٍ فإنك تكسر الباء لا غير ، وإن كانت النون من (ابن) مضمومة لعروض ضمتها .

ومنها : قال الشلوبين في (شرح الجزولية) : إذا اتّصل

(١) في ط « حول » بالخاء تحريف . والمراد تصحيح عين الفعلين صَيِدَ الذي الوصف منه على أَفْعَل : « أُصِيدَ » وهو مائل العنق ، وَحَوْلَ الذي الوصف منه على أَفْعَل : « أَحُولَ » .

بالمضارع نونُ النسوة فإنه يبنى عند الجمهور .

وقال قوم : هو باقي على إعرابه ، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء^(١) المتكلم . وهذا قولٌ قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين ، حكاه ابن السراج ، واختاره أبو بكر بن طلحة ، وقال : إنه هو الحق ، وإن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ .

قال وحجة الجمهور : أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل كان أصل الفعل البناء رجع إلى أصله ، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطاريء عليه الذي هو الإعراب .

قال هؤلاء : وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم ؛ إذ الاسم ليس أصله البناء ، إنما أصله الإعراب ، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه بوجه . وقد وجدنا السبيل بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هنا عارض ، والعارض لا يعتد به .

ومنها : قال أبو البقاء في (التبيين) : يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقاً .

(١) في ط : « ياء السراج » بزيادة كلمة السراج تحريف من انتقال عين الناسخ إلى كلمة ابن السراج التي تأتي بعد ذلك ، وليس في النسخ المخطوطة هذه الزيادة .

ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكنٌ ، فإنه إذا حذف وحده كان الباقي ساكناً ، وذلك حكم الحروف ، ولا نظير له في الأسماء المعربة .

وأجيب بأنه عارضٌ ، ألا ترى أن ترخيم (حارث) بصيره إلى بناء لا نظير / له في الأصول وهو مانع ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا [٢٥٨] المثال ؛ لأنَّ الترخيم عارضٌ فلا اعتداد به في هذا المعنى .

ومنها : قال أبو البقاء أيضاً : إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر جاز في الوقف أن تنقل الضمة والكسرة إليه .

واختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو : رأيت البكرَ . فمذهب البصريين : أنه لا تنقل فتحة الرّاء إلى الكاف ، بل يوقف عليها بغير نقل . ووجهه : أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا ، فلما كانت كذلك اطردها حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير ؛ لأنَّ حالها حال واحدة ، وهذا نظير امتناع الحرّم^(١) في (متفاعلن) في (الكامل) ، لئلا يفضي إلى حال يلزم فيه الابتداء بالسّاكن . ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل والتعريف عارضٌ ، فوجب أن لا يعتد بالعارض ، وأن

(١) في ط : « الحرّم » بالحاء ، تحريف ، والخرم بالحاء والراء ، أو الخزم بالحاء والزاي هو : إسقاط أول الوند من المجموعة من صدر المصراع الأول من بحر الطويل ، فتصبح : فعولن : عولن .

يستمرّ حكم التنكير .

ومنها : قال بعضهم : كان ينبغي أن تثبت الياء في جوارٍ في حال الجرّ كما تثبت في حال النصب ، لأن حركته في الجبر الفتح فينبغي أن لا تحذف .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فالجواب : أن النظر إلى أصل الحركة ، لا إلى العارض بعد منع الصّرف ؛ لأنه لالتقاءه مع تنوين الصّرف نظر إلى ما يستحقّه الاسم في الأصل .

ومنها : قال ابن النّحاس : قاعدة الإعراب أن يثبت وصلأ ، ويحذف وقفأ . فإن قيل : فإنّ لنا في الإعراب ما يثبت وقفأ ، ويحذف وصلأ ، وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكرين أو المخاطبة المؤنثة ، وأكد فإنه يحذف منه الضمير ، ونون الرفع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف ، وأعيد الضمير ونون الإعراب للذان حذفاً لنون التوكيد ، فهذا إعراب يثبت وقفأ ، ويحذف وصلأ .

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض .

ومنها : قال ابن يعيش : إذا لحقت تاء التانيث الفعل المعتل [٢٥٩] اللام حذفت / اللام لالتقاء الساكنين نحو : رَمَتْ ، فإن لقيها ساكن بعدها حرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو : رَمَتِ المرأة ، ولا يردّ لساكن المحذوف ؛ إذ الحركة عارضة .

وكذلك تقول : المَرَاتَانِ رَمَتَا فَلَا تَرَدُّ السَّاكِنُ وَإِنْ انْفَتَحَتْ
التَّاءُ ، لأنها حركة عارضة ، إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين فأصل
التَّاءُ السكون ، وإنما حَرِّكَتْ بسبب ألف التثنية . وقد قال بعضهم :
(رَمَاتَا) فرد الألف الساقطة لتحرك التاء ، وأجرى الحركة العارضة
مجرى اللازمة من نحو : قولاً ، وبيعاً ، وخافاً ، وذلك قليل رديء من
قبيل الضرورة .

ومنها : قال الشلوبين : النَحْوِيُّونَ إِنَّمَا يَعْقِدُونَ أَبَدًا قَوَانِينَهُمْ
على الأصول لا على العوارض ، ولذلك حَدَّوْا الإِعْرَابَ بأنه تغيير
أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها . ومن الأسماء المعربة
ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب ، فإن
الأصل فيها أن تَغْيَرُ ، لكن منع من ذلك قلة تمكنها ، فهي في حكم ما يتغير
نظراً إلى الأصل ، وإلغاء للعارض .

ومنها : قال الشلوبين : قول من قال : إِنَّ الضَّمَّةَ فِي الْخَاءِ مِنْ
جَاءِ نِي أَخُوكَ هِيَ ضَمَّةُ الرَّفْعِ ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب ، وكذا
الكسرة في : مررت بأخيك فاسدٌ ، وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل
الآخر في الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض
اللغات فيما قبل آخره ساكن ، والوقف عارضٌ ، والعارض لا يعتد به ،
وهذا في الوصل ، والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل .

ومنها قال الشلوبين : إنما لحق الفعل علامة التانيث إذا كان

فاعله مؤنثاً ولم تلحقه علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنى ومجموعاً ، لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به ؛ لا اعتدادهم باللازم ، وعدم اعتدادهم بالعارض فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة .

ومنها : قال ابن يعيش : قولهم : (يضع) و (يدع) إنما حذفت الواو منهما لأن الأصل : يَؤْضِعُ وَيُؤْذِعُ ، لأن فَعَلَ مِنْ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي مضارعه على يَفْعِلُ بالكسر ، وإنما فتح في يضع ويدع لمكان [٢٦٠] حرف الحلق فالفتحة إذن عارضة ، والعارض لا اعتداد به ، لأنه / كالمعدوم فحذفت الواو فيهما ، لأن الكسرة في حكم المنطوق به .

ومنها : قال الشلوبين : ذهب بعضهم : إلى أن الضمير في نحو رَبَّ رَجُلٍ وأخيه نكرة ، لأن العرب أجرت مجراها فهو في معنى : رَبَّ رَجُلٍ ورب أخي رَجُلٍ .

وسيبيويه أبقاه على معرفته ؛ لأن أصل وضع ضمير النكرة أن يكون معرفة لا نكرة ، فأجراه سيبويه على أصله ، ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام ، لأنه أمر طارئ في هذا الموضع ، والنكرة في كل موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة .

ومنها : قال الشلوبين : أَوْجَهُ اللَّغَتَيْنِ فِي بَابِ (قَاضِي) :- أنه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجر . هذا قاض ومررت بقاض ،

ويقال في الأخرى هذا قاضي ومررت بقاضي .

ووجه هذه اللّغة : أن حاذف^(١) الياء في الوصل إنما كان التنوين لالتقاءها معه ، وقد سقط في الوقف فرجعت الياء .

ووجه اللّغة الأولى : أن حذف التنوين في الوقف عارضٌ والعارض لا يعتدّ به ، فبقيت الياء محذوفة ، وسكن ما قبلها ، لأنه لا يوقف على متحرّك .

وهذه اللغة أوجه اللّغتين لأنها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر .

* * *

(١) في ط فقط : «حذف» صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .